

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للمدة (2005-2020) The impact of foreign direct investment on the balance of payments for the period(2005-2020)

أ.م.د. عمار محمود حميد الربيعي
 Prof. Assis. Dr. Ammar Mahmood Hamid
 جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
 Karbala University/ college of
 Administration and Economics
Ammar.m@uokerbala.edu.iq

هيام صالح عبد الرضا مزهر
 Heyam Salah Abd- alratha
 جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
 Karbala University/ college of
 Administration and Economics
 Hapwhydr124@gmail

المستخلص :

يهدف البحث الى تحقيق غايات ومن هذه الغايات تكوين صورة واضحة لكل ما يتعلق بالجوانب المفاهيمية والنظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات وكذلك عرض لبعض التجارب الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات وأيضاً بيان واقع وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في مصر واقتراح مجموعة من السياسات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإن مشكلة البحث تتمثل في عدم انجذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى داخل الاقتصاد المصري بالشكل المطلوب ما انعكست صورة ذلك سلباً في ميزان المدفوعات وإداء الاقتصاد القومي وكذلك فإن البحث يركز على فرضية مفادها " إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيراً جيداً على ميزان المدفوعات

الكلمات المفتاحية :- الاستثمار الأجنبي المباشر , ميزان المدفوعات, صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
 Abstract:-

The research aims to achieve Several goals, which are as follows:- Create a Clear Picture of everything related to the conceptual and theoretical aspects of Foreign direct investment and the balance of payments, Presentation of some international experiences of foreign direct investment and its impact on the balance of payments. Statement of the reality and impact of foreign direct investments on the balance of payments in Egypt. Proposing a group of Policies that encourage direct foreign investment in the light of international experiences and the research Problem is represented in the lack of attraction of foreign direct investment into the Egypt economy as required, Which was negatively reflected in the balance of payments and the performance of the national economy, The research is based on the hypothesis that (the foreign direct investment affects the balance of payments well).

Key Words:- Direct Foreign Investment, Balance of Payments, Net Direct Foreign Investment

1-المقدمة:-

يمثل الاستثمار متغيراً مهماً في الاقتصاد الكلي ويؤثر سلباً في باقي المتغيرات, وتزداد أهميته والحاجة اليه بوصفه استثماراً أجنبياً مباشراً لتمويل المشاريع الاستثمارية في والانفتاح المباشر ومواجهة العالم الخارجي بكل ما يمتلك من تكنولوجيا متطورة, لاسيما في ظل قصور الموارد المحلية عن تلبية متطلبات الاستثمار للوصول الى معدل النمو المستهدف, إذ إن الانفتاح على الاقتصاد الخارجي يؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد المحلي لذلك الاقتصاد, وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي يتأثر سلباً بسبب ارتفاع الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, فضلاً عن كل ما سبق تزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد العراقي, نتيجة المرحلة الزمنية والاضطرابات والحصار الاقتصادي, وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي, الأمر الذي جعل من القطاع الاقتصادي قطاعاً تقليدياً قديماً, غير قادر على استقطاب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بما يخدم العملية الانتاجية.

وضعه في معادلة غير عادلة مع العالم الخارجي. مما يتطلب إصلاح اقتصادي شامل يكون هدفه عكس المعادلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معالجة جميع العوامل السلبية، بما يجعل منها عوامل جاذبة للاستثمار.

2- منهجية البحث:-

2-1- مشكلة البحث :- Research Problem

تتمثل مشكلة البحث في عدم انجذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى داخل الاقتصاد المصري بالشكل المطلوب ما انعكست صورة ذلك سلباً في ميزان المدفوعات وإداء الاقتصاد القومي .

2-2-فرضية البحث :- Research hypothesis

يرتكز البحث على فرضية مفادها "إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً جيداً على ميزان المدفوعات وذلك يشجع الاقتصاد المصري.

2-3- هدف البحث :- Research target

يهدف البحث الى تحقيق عدة غايات وهي كالآتي:-

1- تكوين صورة واضحة لكل ما يتعلق بالجوانب المفاهيمية والنظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

2-بيان واقع وآثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في مصر .

3-اقتراح مجموعة من السياسات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2-4-حدود البحث المكاني والزمني:-

ستكون مصر هي البعد المكاني للبحث , والحدود الزمانية والحدود الزمانية تشمل المدة (2005-2020)

2-5-هيكلية البحث:- Research Structure

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه الى ثلاث مطالب تلبيها استنتاجات وتوصيات وكما يلي:-

المطلب الأول:- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني:- الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات

المطلب الثالث:- تحليل تدفقات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

3- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

3-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :-

من غير الممكن تحديد تاريخ معين من أجل بدء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع ذلك فالنمو الحقيقي للاستثمارات الأجنبية يعود الى مطلع القرن التاسع عشر أي في بداية قيام الثورة الصناعية والتطور الصناعي الذي قد يحتاج الى رؤوس أموال كثيرة، (ولكن في الحقيقة فإن دراسات عديدة أشارت الى تاريخ ظهور الاستثمارات الأجنبية في الوقت التي تأسست فيه شركة الهند الشرقية والتي أجزع عقدها في لندن عام 1600م وهي شركة عابرة القومية)، والاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد بهذا الشكل الا جزءاً من الاستثمار الدولي والذي يعرف بأنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان (Ajami, 2001: 8)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار المحفطي الذي يقوم على أساس شراء الاجانب للأسهم والاستفادة من فروق الأسعار التي تدرها الأوراق المالية بشرط أن يكون في حوزة الأجانب من الأسهم التي تمكنهم من حق إدارة المشروع أو الإشراف عليه. (Hussein: 208) ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق دليل اعداد احصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1999م على أنه (وهو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي سوف يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما "المستثمر الأجنبي" على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، مؤسسة الاستثمار المباشر وتتطوي المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة). (Al- Shammari, 2015: 212)

وقد عرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):- على إنه استثمار طويل المدى الذي يقدم

مصالح دائمة والقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المستثمرة ووحدة اقتصادية في دولة أخرى (الدولة المضيفة).

ويمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر هما كالآتي:-

1- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل:-

ويعتبر من الأكثر الأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلاً، للشركات غير الوطنية وذلك للمزايا المتحققة منه، وهي توفر الحرية الكاملة في إدارة المشروع الانتاجي والخدمي وأيضاً التغلب على القيود الجمركية والتجارية. حيث تقوم الشركات غير الوطنية بكامل العملية الاستثمارية في البلد المضيف بدءاً، من الدراسات الاقتصادية والفنية للمشروع، والتصاميم اللازمة، واحضار الخبراء والفنيين وكافة المعدات والآلات وكذلك الاشراف على المشروع والمباشرة بالإنتاج دون مشاركة الطرف المحلي، الى أن هاجس وخطر المصدرة والتأميم الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان المضيفة هي أهم سلبيات هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الاستثمار المشترك:-

يتمثل هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية أو الصناعات التحويلية وفي المجالات الزراعية المختلفة، وذلك باشتراك أكثر من طرف أحدهم أجنبي والآخر أطراف وطنية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أم القطاع الحكومي والطرف الأجنبي في هذه العلاقة ما هو الا واحدة من ال (INCE) التي تمتلك بعض المزايا غير المتوفرة للطرف المحلي مثل الخبرة والمعرفة الفنية (Know-HOW) والمهارات الادارية والتنظيمية والآلات والمعدات الانتاجية الحديثة. (E. Jkold,1968:260)

3-2 حوافز ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر :-

يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من قبل حكومات الدول المضيفة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية الى ثلاث أنواع من الحوافز وهي كالآتي:- (Abdel Mawla, 1978:8)

1- الحوافز الضريبية:- المعاملة الضريبية تؤثر تأثيراً مباشراً في العائد المتوقع من توظيف رؤوس الأموال، فإذا كان هذا العائد يضخ لعائد ضريبي مرتفع لا يمكن نقله الى الغير فإن هذا سوف يؤدي الى تقليل الأرباح مما لا يشجع أيضاً على انتقال رؤوس الأموال والعكس صحيح، لهذا يتم تقديم الحوافز الضريبية من قبل الدول المضيفة الى المستثمر الأجنبي بقصد تخفيض أعباء الضرائب عليه، وهناك العديد من البنود التي تنطوي تحت هذا النوع من الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية، والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات وأيضاً إعفاء صادرات المشروعات في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل الى خمسة عشر عاماً ما بعد مرحلة تشغيل المشروع .

وعلى العموم فإن الفقه الضريبي المقارن يصنف الحوافز الضريبية الى أربعة أنواع وهي كالآتي:-

1- الإعفاءات الضريبية :- إن الإعفاء الضريبي هو اسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ويعد الإعفاء الضريبي من أكثر أنواع الحوافز انتشاراً وهذا يعني أيضاً اعطاء المشاريع اجازة من التعامل مع دائرة الضريبة لعدة سنوات، كفترة سماح مؤقتة الى حين تجاوز هذه المشاريع الفترة الحرجة من حياتها وتتمكن من الوقوف على أقدامها والاستمرار في الانتاج.

2- التخفيضات الضريبية:- هي تقليص يمس القيمة الضريبية المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، ويتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجيهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وبعضهم يرى أن التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي، وذلك لأن طريقة الإعفاء الضريبي يمكن استخدامها من قبل المستثمرين كوسيلة للتهرب الضريبي خصوصاً في المشروع ذو العمر الانتاجي قصير الأجل.

3- الأسعار والمعدلات التمييزية:- ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية الذي يحتوي على عدد من المعدلات، وقد ترتبط بنتائج محددة من أجل عمليات المشروع، حيث إن هذه المعدلات ترتبط عكسياً مع حجم المشروع، أو مدى إسهاماته في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة للاستثمار. (Jabbar, 2013:

(86)

4- نظام الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية:-

وهذا النوع من الحوافز الضريبية، يقصد به إعطاء المستثمر حسمًا من وعائهُ الضريبي، نتيجة استهلاك أصوله الرأسمالية، خلال فترة زمنية أقل من العمر الانتاجي أو الاقتراضي لهذه الأصول، بهدف تقليل ما يدفعه المستثمر في بداية عمر المشروع قدر الإمكان، وقد تشجع المستثمر على التطوير والتحديث بشكل مستمر، حيث أن الاستهلاك السريع للأصول المادية ينطوي على تنزيل مبالغ من وعاء الضريبة، وهذه المبالغ تكون مقابل النقص التدريجي الذي سوف يصيب الأصل الرأسمالي نتيجة مرور الزمن، أو الاستعمال.

2- الحوافز المالية العامة:-

ومضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي، ويمكن أن يأخذ هذا الهدف عدة طرق تبعاً للقاعدة الضريبية ونظامها إذ ترتبط ببعض المحفزات بشكل الإجراءات الضريبية المطبقة على الشركة متعددة الجنسيات في الدول.

1-قاعدة الربح:- خفض معدل الضرائب على الشركات عن طريق السماح بالخسائر المتحققة أثناء العطل من أجل التخفيض من الربح المحقق.

2- قاعدة العمالة:- خفض المساهمة في الضمان الاجتماعي وخصم من قاعدة العوائد الضريبية تعدد العاملين أو ربط العمالة بالإنتاج .

3- قاعدة الاستثمار الرأسمالي:- السماح بتسريع الاستهلاك للاستثمارات وإعادة الاستثمارات.

4- قاعدة القيمة المضافة:- خفض الضرائب على الشركات والضمانات الخاصة بالإنتاج.

5- قاعدة الاستيراد:- استثناء المستوردات من رأس المال و سلع ومكانن ومواد أولية واحتياطية .

3-3 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:-

1- دافع السعي للحصول على الموارد الطبيعية التي تهيمن على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال مشاركات الشركات غير الوطنية وذلك في أنشطة العمليات الرئيسية السابقة للإنتاج (أنشطة التنقيب والاستخراج) فقد تسعى الشركة غير الوطنية الى الحصول على الموارد وذلك لتلبية احتياجاتها وهي للأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج مثل أنشطة التكرير أو الصناعات التحويلية، من أجل بيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو الأسواق الدولية أو بلدان المنشأ، أو لتأمين المتطلبات الاستراتيجية لبلد منشئها (كما تحددتها حكومة البلد) فيما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى. وهذا الاعتبار الأخير قد يكون دافعاً رئيسياً من أجل التوسع في الخارج من قبل الشركات غير الوطنية المملوكة للدولة في آسيا . على سبيل المثال.

2- دافع البحث عن الأسواق وهذا النوع من الاستثمار ساذ في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين في إنشاء تطبيق سياسة احلال الواردات .

ودوافع البحث عن الأسواق أساساً تدخل ضمن الدوافع المحركة لأنشطة العمليات المتممة لإنتاج في الخارج، حيث إن تلك الأنواع من الاستثمارات تعتبر عوضاً عن الواردات، كما أن هناك أسباب أخرى من أجل القيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما قد يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات.

(Iqbal, 2013: 25)

3- الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على دعم النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية وذلك عن طريق تعديل الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني في العراق وخاصة تلك المتمثلة في ردم ما اصطلح عليه ب(فجوة الادخارات)، وهي الناتجة عن كون الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها. إن خلق حالة التوازن في الاقتصاد الكلي يسهم في زيادة القيمة المضافة وقد يعمل على رفع الانتاجية بالإضافة الى خلق فرص عمل إضافية في سوق العمل المحلية وأيضاً تطوير المهارات الفنية والإدارية.

4- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في انخفاض أو تقليل الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها معظم البلدان المختلفة ومنها العراق الذي يعاني هو الآخر من نقص حاد في المعرفة الفنية والتكنولوجية والمهارات الإدارية والتسويقية ويتطلب هذا إشراك الشركات الأجنبية لسد هذه الفجوة.(Al- Beiruti, 2014: 73)

4-1 الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات

يمكن أن نعرف ميزان المدفوعات على أنه السجل لكافة المعاملات بين المقيمين في بلد معين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة، وحتى تتضح طبيعة ميزان المدفوعات بدرجة أكبر يجب أن

تقوم بتحديد المقصود بالمقيمين. والمقيم، من أجل تعريف ميزان المدفوعات، هو إن أي شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقات قوية بإقليم الدولة وقد يخضع لقوانينها ويتمتع بحمايتها. ولا يشترط لكي يكون الشخص مقيماً بالنسبة للبلد معين. فإن الشخص قد يسافر الى الخارج، سواء كان من أجل التعليم أو العلاج أو السياحة أو في مهمة رسمية طويلة وجوده بالخارج مقيماً في الدولة التي ينتمي اليها وغير مقيم في الدولة الموجود بها. (88, Abd Elkhalek)

كما أن يعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي قد تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة" (287: 2018, Al- Hassan)

4-2 مكونات ميزان المدفوعات:-

ميزان المدفوعات يتألف من موازين فرعية متفق عليها يأخذ بها صندوق النقد الدولي في نشراته الدورية وهي كالآتي:-

1- ميزان الحساب الجاري:- ميزان الحساب الجاري يشمل كافة حقوق وديون البلد مع العالم الخارجي والتي تكون ناجمة عن صادرات وواردات السلع والخدمات فضلاً عن التحويلات دون مقابل خلال الفترة الذي يعد فيها ميزان المدفوعات. ويشمل هذا الميزان الموازين التالية:-

1- الميزان التجاري:- ويتكون من صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد تحت مرأى السلطات الجمركية مثل الرز والقمح والملابس وضمن هذه العمليات لا تدخل السلع التي يعاد تصديرها وبلغ العبور ولا السلع التي تبقى لبعض الوقت وبعد ذلك يعاد تصديرها. وينجم عن هذا الميزان استلامات نقدية مثل بيع السلع الوطنية في الاسواق الدولية والتي تدعى بالصادرات المادية، ومدفوعات مقابل واردات السلع الأجنبية من هذه الاسواق والتي قد تدعى بالواردات المادية. وتسجل الصادرات والواردات من السلع المادية طبقاً للإحصاءات الجمارك عن قيمة إحصاءات مراقبة النقد الأجنبي للأسباب الآتية :- (Al-Janabi, 2014:30)

1- تشمل إحصاءات مراقبة النقد الأجنبي المعاملات التي قد يترتب عليها إجراء التحويلات النقدية وذلك عن طريق الجهاز المصرفي وعليه. فهي لا تشمل على عمليات المقايضة والهيئات والعمليات التي تتم خارج رقابة دائرة النقد الأجنبي، ولكن مع ذلك فهي تكون أكثر شمولاً من إحصاءات الجمارك لأنها قد تتضمن قيمة الواردات الخاصة التي تستبعد للأسباب خاصة من إحصاءات الجمارك مثل واردات الأسلحة والمعدات العسكرية مثلاً .

2- إن إحصاءات الجمارك تشمل قيمة الصادرات والواردات عند عبورها الحدود الجمركية للبلد بغض النظر عن الفترة التي يتم فيها الدفع. أما بالنسبة لإحصاءات مراقبة النقد الأجنبي فهي قد توضح قيمة كل من الصادرات والواردات المدفوعة فعلاً بغض النظر عن مرور السلع ، وفي هذه الحالة يحصل تباين بين وقت الدفع وبين وقت مرور السلع عبر الحدود الجمركية للبلد..

2- حساب التجارة الغير منظورة:- ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة وغيرها من الدول، وتتمثل هذه الخدمات في :-

1- حساب الخدمات :- ويشمل الصادرات والاستيرادات الغير منظورة (الخدمات) وتتضمن الخدمات غير المنظورة المقدمة من الأجانب للأفراد الوطنيين، وتكون الدولة مدينة الى الخارج من جراء ذلك.

2- حساب الدخل :- وهذا الحساب يتضمن تعويضات العاملين ودخل الاستثمار، وهو الدخل الذي يعزى الى المستثمر امتلاك أصل مالي.

3- التحويلات دون مقابل (احادية الجانب):- تشمل تحويلات العاملين في الداخل من الأجانب الى ذويهم في الخارج وبالعكس فيما يخص تحويلات العاملين في الخارج من هبات ومساعدات المقدمة من الصليب الأحمر الدولي للمنكوبين ومما تجدر الإشارة اليه، وإن عنصر العمل يشكل مورداً مهماً بالنسبة للعمالة الصعبة. ومصدراً مهماً من أجل تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري، ومورداً في تكوين الدخل القومي القابل للتصرف . (kara Guli, 2020: 7)

2- ميزان الحساب المالي:- يمثل صافي قيمة تدفقات الأصول المماثلة ما عدا تدفقات الأصول الاحتياطية الدولية الرسمية رصيد الحساب المالي الخاص . القيم المدرجة في الحساب المالي هي من أجل المبالغ الرئيسية فقط للأصول المتداولة اي تدفقات للأرباح على الأصول الأجنبية والتي يتم تسجيلها في الحساب الجاري . وهذا ما يعتبر انتمائاً وما يعتبر خصماً في الحساب المالي (وايضاً للاحتياطات الرسمية) يمكن ان

يكون مربكاً بعض الشيء.

فيما يلي اربعة عناصر محتملة:-

1- اذا زاد المقيم في الولايات المتحدة من حيازته للأصل المالي الأجنبي (سهم او سند من القرض) مدين، فالفرد الأمريكي يقوم بالدفع الان (او قد يمدد القرض الى فترة اخرى، لذلك تتدفق الاموال في الولايات المتحدة (عنصر سلبي).

2- المقيمة الأجنبية التي قد تزيد من حيازتها للأصل المالي الأمريكي (سهم او سند ضمان من قرض) وهو ائتمان. يتلقى البائع الأمريكي او المقترض مدفوعات الان او يحصل على القرض من الأجنبي الان، لذلك تتدفق الاموال الى الولايات المتحدة الان (عنصر ايجابي).

3- ان تخفيض حيازة المقيمة في الولايات المتحدة للأصل المالي الأجنبي (سهم او سند من قرض) قد يعتبر ائتماناً يتلقى الفرد الأمريكي دفعة الان او يتلقى سداد قرض سابق من الأجنبي، لذلك تتدفق الاموال الى الولايات المتحدة الان (عنصر ايجابي).

4- المقيم الأجنبي الذي يقلل من حيازته للأصل المالي الأمريكي (سهم او سند من القرض) يعد ديناً. فالمشتري الأمريكي او المقترض يقوم بالدفع الان للأجنبي او قد يسدد قرض سابقاً لذلك تتدفق الاموال من الولايات المتحدة الان (عنصر سلبي). (Thomas,3)

تصنف رؤوس الأموال المتدفقة بين الدول والتي قد تسجل في الحساب المالي لميزان المدفوعات الى رؤوس أموال طويلة الاجل وأموال قصيرة الاجل سواء هذه الاموال كانت رسمية او خاصة. (P.T.Eills,1965:36)

1-حركة رؤوس الاموال طويلة الاجل :-

وتتضمن حركة رؤوس الاموال من وإلى الخارج والتي تهدف إلى إن الاستثمارات طويلة الاجل تزيد عادةً عن السنة الواحدة. وهذه الاستثمارات تتخذ شكل استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة. ويحدث الاستثمار الأول عندما يستحوذ المستثمر الأجنبي على حصة كبيرة من المشروع الوطني وامتلاك موجوداته بحيث يتمكن من ادارة المشروع وتحديد حجم الانتاج والسعر على حد سواء. في حين تكون حصة المستثمر الأجنبي في ظل الاستثمار الغير مباشر محددة وفق قوانين الاستثمار الوطني بطريقة لا يتمكن من خلالها السيطرة على إدارة المشروع أو تحديد اتجاهاته العامة.

2-حركة رؤوس الاموال قصيرة الأجل:-

وتشمل حركة رؤوس الأموال بين الدول التي قد تهدف إلى الاستثمار قصير الأجل التي تقل بالعادة عن السنة الواحدة، وهناك عدة أشكال لهذا الاستثمار مثل الودائع قصيرة الأجل في المصارف الأجنبية والاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية قصيرة الأجل والائتمان الممنوع للمصدرين والمستوردين وعمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، وعندما يستثمر المقيمون أموالهم في الخارج على شكل ايداعات في المصارف الأجنبية أو شراء وبيع أوراق مالية فينشأ عن ذلك تدفق لرؤوس أموال نحو الداخل تخلق حقاً للأجانب على المقيمين ولذلك تسجل في الجانب الدائن من ميزان حساب رأس المال.

3- حساب التحويلات الأحادية (حساب التحويلات من جانب واحد):- تتضمن هذه التحويلات الهبات، التبرعات، والتعويضات، الإعانات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وهذه التحويلات تكون خاصة أو حكومية. (37, 2019,Rabie)

1- التحويلات الخاصة:- وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية .

2- التحويلات الحكومية :- وهي مقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء حربية .

4- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب والأصول السائلة :-

تتم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، ويسجل في هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات وذلك من أجل إجراء التسوية الحسابية لصادفي العجز والفائض في الميزان، والعجز يحصل عندما يكون الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن، لذلك يتم استخدام الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة من أجل التوازن

في ميزان المدفوعات. وتتمثل الاحتياطات الدولية بما يأتي:-

- 1- رصيد المعاملات الأجنبية والودائع الجارية
- 2-ودائع الأجنبية في المصارف الأجنبية
- 3-موارد صندوق النقد الدولي . (Al-Dulaimi , 2011:11)

الجدول رقم (1) هيكل ميزان المدفوعات

الاقسام المكونة لهيكل ميزان المدفوعات	دائن	مدين
أولاً:- الحساب الجاري		
1-الميزان التجاري	صادرات	استيرادات
1-1- الصادرات	المقبوضات	المدفوعات
1-2- الاستيرادات		
2- صافي الخدمات		
1-2- المقبوضات		
2-2- المدفوعات		
3- صافي الدخل		
4- صافي التحويلات بدون مقابل		
1-4- تحويلات خاصة	تحويلات داخلية	تحويلات خارجة
2-4- تحويلات رسمية		
ثانياً:- الحساب الرأسمالي والمالي		
1- صافي الحساب الرأسمالي	FDI داخل	
2- صافي الحساب المالي		
1-2- صافي الاستثمار المباشر	FDI خارج	
2-2- صافي استثمار المحفظة الاستثمارية	FDI داخل	
ثالثاً:- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب والأصول السائلة		

المصدر :- سعد عبد الكريم حماد الدليمي ، مصدر سابق، ص 14

5- تحليل حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر

5-1- دولار أي بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الاجمالي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة تبلغ

12112 مليون دولار أي بنسبة 13.5% من الناتج المحلي الاجمالي وصافي تدفقات تُلاحظ عن طريق

الجدول التالي إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة كانت تبلغ 1470 مليون الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في سنة 2005 كانت تبلغ (-10642) مليون دولار.

والجدول رقم (3) سوف يوضح ذلك:-

1-1-5 جدول (3) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر للمدة (2005-2020) (مليون دولار) بالحساب الجاري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلية	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلية %	معدل النمو السني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلية %	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجية	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجية %	معدل النمو السني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجية %	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2005	89528	1470	1.64		12112	13.53		-10642
2006	107378	10043	9.35	-583.2	148	0.14	-98.78	9895
2007	130367	11578	8.88	-15.3	665	0.51	349.32	10913
2008	162464	9495	5.84	18.0	1920	1.18	188.72	7575
2009	188489	2712	1.44	71.4	517	0.27	-73.07	2195
2010	218314	6386	2.93	-135.5	1176	0.54	127.47	5210
2011	235584	-483	-0.21	107.6	626	0.27	-46.77	-1109
2012	262214	6031	2.30	1348.7	211	0.08	-66.29	5820
2013	271443	4256	1.57	29.4	301	0.11	42.65	3955
2014	301737	4612	1.53	-8.4	253	0.08	-15.95	4359
2015	332162	6885	2.07	-49.3	182	0.05	-28.06	6703
2016	332927	6107	1.83	11.3	207	0.06	13.74	5900
2017	234325	7992	3.41	-30.9	199	0.08	-3.9	7793
2018	251069	8141	3.24	-1.9	324	0.13	62.8	7817
2019	303167	9010	2.97	-10.7	405	0.1	25.0	8605
2020	363092	5852	1.61	35.0	327	0.1	-19.3	5525

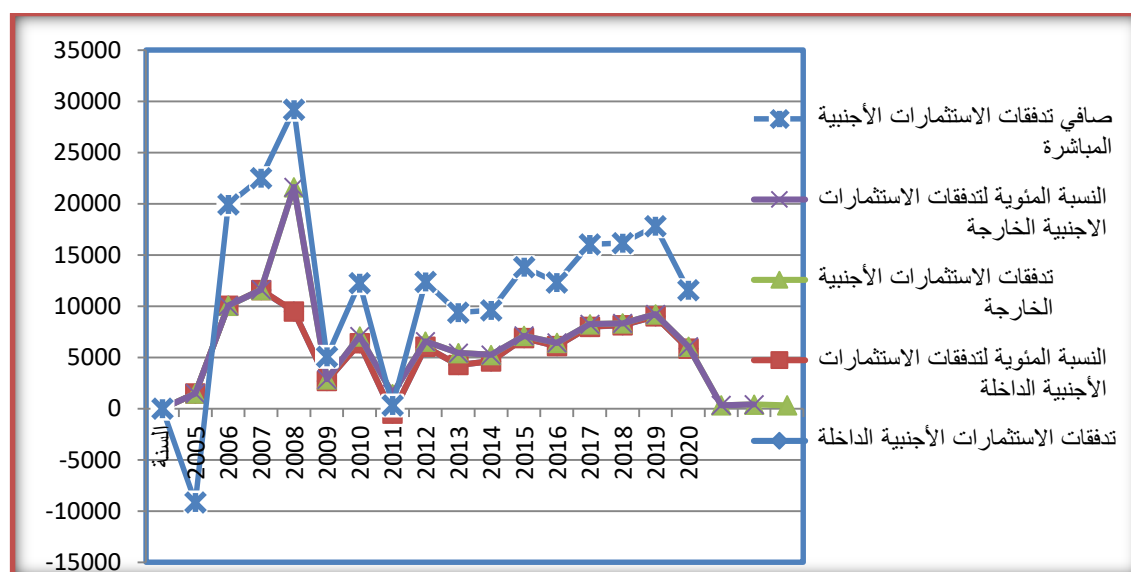
المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على World Investment Report, 2005, 2011, 2018, 2020 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

تم احتساب صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الباحثة

تم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحثة

تم احتساب معدل النمو السني من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي:-

$$Gr = (Pt - Po) / Po \times 100$$



1-2-5 شكل رقم (1) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر للمدة (2005 - 2020)

المصدر:- عن طريق اعتماد الباحثة على بيانات الجدول رقم (3)

5-3-1 تُلاحظ من الجدول رقم (3) ومن الشكل البياني اعلاه ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 كان يبلغ 1470 مليون دولار, أي بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الاجمالي, وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة 12112 مليون دولار أي بنسبة 13.5% من الناتج المحلي الاجمالي, ويبلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (-10642) مليون دولار, وبهذا فأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة تكون دائماً مرتفعة على عكس التدفقات الخارجة تكون منخفضة .

وفي سنة 2006 ارتفعت التدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 10043 مليون دولار, أي بنسبة 9.3% من الناتج المحلي الاجمالي, أما بالنسبة للتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة قد انخفضت الى 148 مليون دولار أي بنسبة 0.14% من الناتج المحلي الاجمالي, وصافي التدفقات الاستثمارات الأجنبية قد ارتفع في سنة 2006 الى 9895 مليون دولار, وبقت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة مرتفعة الى سنة 2011 قد تحولت الى الخارج في هذه السنة والتي تبلغ (-483) مليون دولار أي بنسبة (-0.21%) من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2012 تحولت الى الداخل وقد بلغت حوالي 6031 مليون دولار, أي بنسبة 2.30% من الناتج المحلي الاجمالي وبقت مرتفعة الى سنة 2020 حيث بلغت 5852 مليون دولار, أي بنسبة 1.61% من الناتج المحلي الاجمالي.

وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة بقت منخفضة الى سنة 2010 قد ارتفعت ووصلت الى ذروتها حيث بلغت 1176 مليون دولار, أي بنسبة 0.54% من الناتج المحلي الاجمالي وقد انخفضت مرة اخرى في سنة 2011 حيث بلغت 626 مليون دولار أي بنسبة 0.27% من الناتج المحلي الاجمالي وبقيت منخفضة الى سنة 2020 حيث بلغت 327 مليون دولار أي بنسبة 0.09% من الناتج المحلي الاجمالي, وان صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقيت مرتفعة الى سنة 2011 حيث تحول الى الخارج في هذه السنة والذي يبلغ (-1109) مليون دولار, وفي سنة 2012 قد تحول الى الداخل والذي بلغ 5820 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 5525 مليون دولار.

6.الاستنتاجات:-

- 1- وفقاً للقوانين والتشريعات التي شرعتها الحكومة المصرية, وبرنامج الاصلاح المالي الاقتصادي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر المحور الأساسي من محاور التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية, وكذلك يعتبر الاسلوب الأمثل لتوظيف الإمكانيات والطاقات التي تستطيع مصر من خلالها الخوض في معركة التنمية.
- 2- عندما يزداد الحساب الرأسمالي والمالي فإن ذلك سوف يؤدي الى انخفاض وحصول عجز في ميزان المدفوعات المصري, لأن هذا يؤدي الى دخول الواردات البترولية الى مصر وتكون بالصدارة وقد تتفوق على الصادرات, فنلاحظ تحول الحساب الجاري الى الخارج وصافي ميزان المدفوعات في هذه الحالة يكون منخفض.
- 3- نلاحظ من خلال التشريعات والقوانين التي وضعتها مصر من أجل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة, فهذا يؤدي الى زيادة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعندما تزداد تؤدي الى ارتفاع صافي ميزان المدفوعات.

7.التوصيات:-

- 1- وعندما اتبعت الحكومة المصرية القوانين والتشريعات وبرنامج الاصلاح الاقتصادي وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب, والاعتماد على القطاعات الاقتصادية من أجل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة, ويمكن الاستفادة من التجربة المصرية.
- 2- عملت الحكومة المصرية على تطور ميزان المدفوعات من خلال زيادة الحساب الرأسمالي وانخفاض الواردات وتحول الحساب الجاري الى الخارج, ويمكن الاستفادة من هذه التجربة من أجل تطور ميزان المدفوعات.
- 3- فعلى الحكومة المصرية الاستفادة من التشريعات والقوانين التي وضعتها من أجل الحفاظ على ميزان المدفوعات المصري وتطوره .

Reference :

1. Abd al- Razzaq Hamad Hussain, Amer Omran Kazem, Fayas, The Impact of Indirect Foreign Investments on Some Macroeconomic Variables in Developing Countries, Kirkuk University Journal of Administrative Sciences And Al- Asafia, the magazine2, mod: from 105.
2. Ashraf Al- Sayyed Hamed Iqbal, Foreign Direct Investment, An Analytical Study of the most Important Directions in the Global Economy, Dar Al- Jami, for printing, Alexandria: 2013, p25-24
3. E. JKOLD ,Internatinal Business Entreprise prentiic-Halinc . London, 1968, p260
4. Ferdouri Al-Hassan, The Relationship between the Budget Deficit and the Balance of Payments, Journal of the Salah Abdullah Kamel Center for Islamic Economics, Volume 22, Issue 64, Dar Al-Manduma, Algeria 2018, p. 287.
5. Gouda Abdel- khalek, The International Economist Between Comparative Advantages to Unequal Exchange, Dar Al- Arabiya, Cairo, p88
6. Hail Ajami Al- Janabi, International finance and International monetary Relations, wael publishing House, Amman: First Edition, 2014, p30
7. Jawad kazem Jabbar, Incentives and Legal protection for foreign Investments in Iraq, Dar Al- Basir for Printing and publishing, Lebanon, first edition 2013.
8. Malik Abd al-Hakim Abdullah Naghimish al- Qaragholi, The reality of the balance of payments in light of economic reform Programs in the submitted to the College of Administration and Economics- University of wasit , 2020, p7
9. Mayeh Shabib Al- Shammari, international finance, Theoretical foundations and Analytical methods, Dar Al- kutub and Documentation, Baghdad: Edition, 2015, p.212
10. p. T. Eills worth, The International ECONOMY (New york: The mecaillan company, 1965) p.36-37
11. Saad Abdel- Karim Hammad Al- Dulaimi, The Iraqi Balance of Payments, An Analytical Study of the Causes of the Imbalance and Methods of Treatment, a masters thesis submitted to the College of Administration and Economics, Anbar University, 2011, p.11
12. Sayed Abd al-Mawla, Preferential Tax Treatment for Foreign Investment Laws, Research in the Book of Studies on Investment Guarantees in the Laws of Arab Countries, Institute of Arab Research and Studies, Cairo. 1978, p85-86
13. Souad Abdel- Fattah, from Beirut, aquarterly peer-reviewed journal published by Economic Studies at the House of wisdom It was approved by Al- Zaman press, Issue, 31, 2014, p.78
14. Tariq Rabie, The Development of Foreign Trade and Its Impact on the Balance of Payments, Master Thesis Submitted to the Faculty of Economic Sciences- Muhammad Al- Siddiq Bin Yahya University, 2019, p.37.
15. Thomas A. pugel , International Economics , New york University, fourteen Edition, p3
16. Unified Arab Economic Report for various annual preparations
17. world Investment Report, 2005,2011,2017,2018.2021 2-